بغرض تكثيف دور رأس المال والتوفير في اليد العاملة، وخاصة العربية منها، سواء كانت من اسرائيل أم من الأرض المحتلة؛ هذا بالاضافة لتصنيف الصناعة الى أمنية وعادية. فأصبحت هناك الصناعات العسكرية والمساندة والتي تستخدم تكنولوجيا متطورة جداً وأيد عاملة يهودية صرفة فقط. وهناك الصناعات المدنية التي تستخدم أيد عاملة عربية غير ماهرة بالاضافة للأيدي العاملة اليهودية.

٣ ــ وسعت حرب عام ١٩٦٧ السوق الاسرائيلي بضمها مايزيد على المليون مستهلك جديد من الأرض المحتلة دفعة واحدة. وتحولت هذه الأرض الى ثاني مستورد بعد الولايات المتحدة من اسرائيل، والأولى اذا ماخصمنا صادرات الألماس من مجموع الصادرات الاسرائيلية. وأحال الاحتلال الأرض المحتلة الى مخزن يمون الصناعة والزراعة في اسرائيل بحاجتها من العمال غير المهرة بشروط اقتصادية وشروط عمل مريحة.

٤ ــ ان رغبة رأس المال الاسرائيلي في الاستفادة من العمل الفلسطيني المنضبط الرخيص، وزيادة قدرة الأرض المحتلة على الاستهلاك لم يسقط الهدف الصهيوني في ضرورة تهويد الأرض وتهجير الفلسطينيين منها. ومن أجل تحقيق ذلك، لجأت المؤسسة الاسرائيلية الى أسلوبين:

(أ) زيادة نجاعة الانتاج بزيادة استخدام التكنولوجيا في الزراعة والصناعة؛ وبالتالي التقليل من الاعتماد على الأيدي الرخيصة وتيسير هجرتها.

(ب) ولتعويض النقص في الاستهلاك بسبب الهجرة، لجأت اسرائيل الى اعتماد وتطوير سياسة الحدود المفتوحة مع العالم العربي، وتنويع انتاجها، والاعتماد على أسواق خارجية وخاصة بالنسبة لتصدير السلاح. وقد حققت في هذه المجالات نجاحاً كبيراً. فسياسة الجسور المفتوحة عبر الأردن تبعتها الحدود المفتوحة عبر سيناء وعبر الشريط الحدودي في لبنان. وأما في مجال تصدير الأسلحة، فقد احتلت اسرائيل المركز السابع بين موردي الأسلحة في عام ١٩٨٠.

٥ ــ لذلك فان تدشين هذه السياسة الاقتصادية الاسرائيلية استتبعه تسارع في مصادرة الأراضي تحت أعذار مختلفة، وخلق أوضاع صعبة للمواطنين تسهل هجرتهم. ويمكننا الاشارة في هذا المجال الى تصريح أهارون ياريف[٢]، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ــ أبيب، الذي كشف فيه النقاب عن خطة اسرائيلية لإخراج ما بين ٦٠٠,٠٠٠ ــ ٧٠٠,٠٠٠ فلسطيني من الأرض المحتلة تحت ظروف (معينة؟).

وحتى تستجيب أوضاع الأرض المحتلة الى هذه الأهداف الكولونيالية، سعى الاحتلال الى اعادة تشكيل بنيتها، بما يحقق هذه الأهداف. لهذا أصبح لابد من إعادة النظر في برامج التنمية المحلية لتصبح قادرة على خدمة غرض الصمود في وجه الاحتلال الاستيطاني الاسرائيلي على ان تهتم المراجعة بدراسة السبل الكفيلة بوقف التدهور الحالي الذي تفتعله السلطة المحتلة في أوضاع المواطنين تحت الاحتلال أولاً، ومن ثم تدارس امكانية توفير مستوى معيشي مقبول للإنسان الفلسطيني، ودعم قدرته على التصدي للاحتلال من منظور استراتيجي واضح يستخدم عملية التنمية وسيلة من وسائله الفعالة، ويقلل من عملية الاسترخاء السياسي تحت ضغوط أي توجه خاطىء